

المحور الأول: مدخل للتسيير المالي المعق وتحليل القوائم المالية باستخدام مختلف المؤشرات

بدء الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات القرن الثامن عشر وخاصة مع ظهور وانتشار الشركات المساهمة بما فرضته من الفصل بين الملكية والإدارة، وفي بداية الأمر انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم خاصة الجانب الأيسر للميزانية (الخصوم) وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل، كما يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المالية والمحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتشخيص وضعيتها المالية يهم جهات متعددة التي لها علاقة بالمؤسسة لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في حياة المؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة واتجاهات تطورها في الفترات المستقبلية وكذلك للتنبؤ بالقيم المالية لبود القوائم المالية ويستخدم التحليل المالي لغرض تحليل ودراسة تلك المعلومات المنشورة في القوائم المالية لمساعدة ذوي الصلة (الجهات الداخلية والخارجية) في اتخاذ القرارات المالية والإستراتيجية المتعلقة بالمؤسسة، ومن خلال تحليل القوائم المالية لاسيما قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، يتضح للمحلل المالي معرفة تعادل المبيعات مع التكاليف الإجمالية في المؤسسة أي متى تحقق المؤسسة التعادل بحيث لا يكون هناك أية ربح أو خسائر محققة وكي يتحقق المحلل المالي من معرفة تعادل المؤسسة ينبغي أن يقوم بمعرفة العلاقة بين التكلفة والحجم والربح لما له من أهمية في تحديد هامش المساهمة وباقي المفاهيم المتعلقة بتحليل التعادل، وسوف نتطرق في هذا المحور إلى التحليل المالي

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

01. مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على أنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".

كما يعرف التحليل المالي على أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادية تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات".

ويعرف كذلك على أنه "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار".

كما يعرف التحليل المالي على أنه "عملية يتم من خلالها تبيان مواجهة القوة ومواجهة الضعف لدى المؤسسة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى المؤسسة".

من التعاريف السابقة يتضح أن التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المالية الموجودة في الكشوفات المالية والمحاسبية المستخدمة في التحليل، وتحويلها إلى بيانات ملخصة باستخدام مجموعة من الأدوات المتعارف عليها في التحليل المالي، وهذا لغرض استخدام التحليل المالي في وظائف الإدارة لاسيما اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.

02. أهداف ومعايير التحليل المالي:

نتطرق في هذا الفرع إلى أهم الأهداف المحققة عند تطبيق التحليل المالي وكذا أهم المعايير التي يركز عليها التحليل المالي.

01.01. أهداف التحليل المالي:

تمس أهداف التحليل المالي مختلف مكونات السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

- التحليل المالي للتعرف على مستوى السيولة: يهدف هذا التحليل من الوقوف على مدى قدرة سيولة الموجودات في مواجهة تسديد المستحقات من الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل في آجالها؛
- التحليل المالي والتوازن المالي: يمكن التحليل المالي معرفة فعالية الهيكلة المالية للمؤسسة من خلال الإطلاع على التغطية المالية للأصول الغير جارية بواسطة الموارد الثابتة (الأموال الخاصة والخصوم غير جارية)؛
- التحليل المالي والإستراتيجية: يتم تقييم الحالة الاقتصادية العامة للمؤسسة باعتبارها نظاما متكاملًا، إنجاز تشخيصا كاملا ومفصلا للمؤسسة ومن ثم تقييم إمكانيتها المستقبلية من خلال الاعتماد على الدراسات المختلفة ويشكل التحليل المالي والاستكشاف طريقة ترجمة مختلف العناصر الكمية والكيفية من أجل إصدار حكما على النتائج الحالية والآفاق المستقبلية للمؤسسة؛
- التحليل المالي في حد ذاته وسيلة جيدة لتحديد طبيعة الارتباطات والعلاقات السائدة بين عناصر المؤسسة المختلفة ومفردات الموجودات ومفردات المطالب والنواتج والتكاليف؛
- الوقوف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسة المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة والتعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة وذلك بإجراء فحص السياسات المالية المتبعة من قبل المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية؛
- بواسطة التحليل المالي يمكن معرفة كفاءة الإدارة المالية في الماضي ومعرفة التوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة؛

- بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المديرية الفرعية فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح؛
- تعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية فالنتائج المتوصل إليها، كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الموازنة التقديرية للمشروعات الرأسمالية أو الخزينة، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة، من ثم اقتراح إجراءات تصحيحية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو التأكد على الاستثمار في نفس الطريقة إذا كانت النتائج جيدة؛
- تقدم نتائج التحليل المالي للبنوك والمؤسسات المالية لدراسة قوة المؤسسة الائتمانية ومدى سلامة المركز المالي لها حتى يتسنى للبنوك والمؤسسات المالية منح المؤسسة أي قروض ائتمانية أم لا؛
- يعتبر التحليل المالي أداة في تقويم الأسهم والسندات أو أصول تلك الشركات وذلك في حالة اندماجها مع شركات أخرى؛
- تقدم نتائج التحليل المالي إلى مصلحة الضرائب لأغراض تسوية حساباتها ومساءلتها ضريبيا وتحديد الدخل الصافي قبل الضريبة والذي يعتبر وعاء ضريبي؛
- تقدم للجهات الرقابية الحكومية مثل الجهاز المركزي للحسابات والتي تقوم بتحديد نتائج المؤسسات الاقتصادية لأغراض المحاسبة الوطنية مثل معرفة القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الاقتصادية على مستوى الوطن.

ومما سبق يتضح أن التحليل المالي مدخلاته الأساسية هي مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية والمحاسبية)، حيث يستخدم المحلل المالي مجموعة من الأدوات لتلخيص المعلومات المالية في شكل تقارير وتوضيحات عن الأداء المالي وتطوره سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى قطاع الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة تقدم لجهات داخلية وخارجية للإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسة، كما تساعد نتائج التحليل المالي إدارة المؤسسة في الرقابة وتحليل الأنشطة الاقتصادية حتى تستطيع تحقيق أفضل النتائج في المستقبل، وهذا بعد تصحيح بعد الانحرافات التي يسجلها المحلل المالي ويسهر جاهدا إلى توجيه الإدارة المالية والإدارات الأخرى للمسار المالي الصحيح وقد يعتمد في ذلك على نتائج التحليل المالي للمؤسسات الاقتصادية الشبيهة النشاط مع المؤسسة التي يقوم بتحليل قوائمها المالية، ولكي تقوم هذه القوائم بتقديم معلومات عن الأداء المالي ينبغي ألا تكون في صورة أرقام حسابية جامدة، بل ينبغي أن تكون في صورة علاقات مالية متباينة بين الأرقام بعضها البعض، هذه العلاقات يطلق عليها ما يسمى بأدوات التحليل المالي.

02. 02. معايير التحليل المالي:

المعايير في التحليل المالي هي أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما فعند استخراج نسبة السيولة مثلا فينبغي على المحلل المالي الحكم عليها إذا كانت مرتفعة أو منخفضة فمثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، كما تمتاز معايير التحليل المالي بالواقعية أي بإمكانية تنفيذ المعيار

فلا يتصف بالمثالية ولا يتصف بالتواضع، ومعايير التحليل المالي تتصف بالاستقرار إلى حد بعيد وببساطتها ووضوحها وسهولة تركيبها، وفيما يلي نوضح أنواع معايير التحليل المالي المتعارف عليها:

- **المعايير المطلقة:** هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع المؤسسة وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل المالي، ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل المؤسسات الاقتصادية؛

- **معايير الصناعة:** وهو المعيار الذي يستخدم لصناعة محددة، حيث يتم مقارنة أداء المؤسسة في صناعة ما بمعايير تلك الصناعة والذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة والتجارة والاتحادات المهنية الاقتصادية الأخرى في الدولة، فإذا تبين أن هناك تطابق أو انحراف بسيط فنقول أن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد وإن كان نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقيم بأنها أعلى من المعدل، والعكس صحيح، وقد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة واختلاف الظروف التاريخية والحجم واختلاف الأساليب المحاسبية والأهداف لكل مؤسسة؛

- **المعايير التاريخية:** يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة، وبعد ذلك يستخدم المعدل في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية، ويعاني هذا المعيار من بعض الصعوبات منها تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب وصعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير ظروف المؤسسة الداخلية والخارجية؛

- **المعايير المخطط أو المستهدف:** يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعا ولما حققتها الشركة فعلا.

03. الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

هناك جهات عديدة تستفيد من نتائج التحليل المالي والتي تظهر على شكل نسب ومؤشرات معززة بالاستنتاجات والتوصيات، ومن بين أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

- **الإدارة المالية في المؤسسة:** يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة المؤسسة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينا من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق كما قد تجد أنه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى الخزينة؛

- **الدائنون:** يقوم الموردون بالتحليل المالي قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية والسلع والخدمات وبيعها على الحساب، وكلما قصر أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية، كما تتولى البنوك التجارية الاستعلام على المركز الائتماني للمؤسسة

قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستندا إلى نتائج التحليل المالي، فكل بنك تجاري يرغب التأكد من أن قروضه المقدمة للمؤسسة طالبة القرض تسهم في خلق القدرة الذاتية لها على تسديد تلك القروض المنوحة؛

✓ **المستثمرون والمساهمون:** يهتم المستثمرون والمساهمون في المؤسسة بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذا يقومون بعملية التحليل المالي قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عن القضايا والسياسات المالية في المؤسسة.

- **الغرف التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات المالية والمحاسبية عن المؤسسات الاقتصادية في كل قطاع صناعي وتجاري أو قطاعات اقتصادية أخرى، لغرض استخراج نسب مالية ومؤشرات لكل فرع وقطاع من القطاعات الاقتصادية التي تنشط في الدولة؛

- **العاملون:** يعد العاملون بالمؤسسة من الجهات الداخلية ذات المصلحة في المؤسسة، وكما هو معلوم أن إدارة المؤسسة تسعى إلى تعزيز إرضاء العمال بكل مستوياتهم ومسؤولياتهم، حيث يمكنهم معرفة الوضع المالي للمؤسسة الحقيقي ووضع الخزينة النقدية ودرجة الربحية المحققة ومدى كفاءة الأنشطة الرئيسية والثانوية والسياسات المالية المتبعة وكذا القرارات المالية المتخذة، وكل نقاط القوة التي تكتسبها المؤسسة تعتبر سندا قويا لاستمرارية المؤسسة وبقائها ونموها، مما يدعم ثقة العاملين في المؤسسة، وكذلك يهتم العاملون في المؤسسة بالنتائج المالية المحققة وذلك يعود إلى إحساس العاملون بنجاح المهام المسندة إليهم، وهذا ما يجعل إنتاجية المؤسسة مرضية، ومعرفة العاملون لصافي الدخل المحقق يجعلهم يمتلكون وعي في المطالبة بحقوقهم في حدود المعقول وفي ظل الوضعية الاقتصادية والمالية التي تعيشها المؤسسة فمثلا مطالبة العاملون والنقابات العمالية الممثلة لهم يطالبون بزيادة الأجور في حدود نتائج الأعمال المحققة والوضع المالي الفعلي؛

- **سماسرة الأوراق المالية:** ويهدف هؤلاء من التحليل المالي إلى معرفة التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي

تسعى المؤسسات الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي في تحليل القوائم المالية ومن بين الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية نجد استعمال النسب المالية في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة التي تهدف إلى معرفة التوسع في عدة جوانب كما تستخدم مؤشرات التوازن المالي التي تركز على الميزانية والهدف من استخدام مؤشرات التوازن المالي هو معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأمان المالي أي مدى كفاية الموارد المالية المستقرة في تغطية الموجودات الثابتة وتحقيق احتياطي مالي يستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية (الأصول المتداولة)، كما أن هناك نماذج مالية واتجاهات معاصرة في التحليل المالي تستخدم في التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، حيث يتم حسابها انطلاقا من بنود القوائم المالية، وسوف نتطرق في هذا المطلب

إلى التحليل المالي بالنسب المالية مع التركيز على أهم النسب المالية الشائعة الاستعمال والتطرق إلى مؤشرات التوازن المالي وكذا بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

01. التحليل المالي بالنسب:

تعتبر النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي استخداما وهي علاقة بين بندين من بنود القوائم المالية قد تحدد انطلاقا من قائمة مالية واحدة أو قائمتين ماليتين مختلفتين، إلا أن النسبة المالية المحسوبة في حد ذاتها لا تعني شيء ولكن عند إجراء مقارنة بين النسب المالية على عدة فترات أو ما بين عدة مؤسسات في نفس القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة تظهر أهمية هذه النسب في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

وهناك عدة نسب مالية متعارف عليها في التحليل المالي، إلا أننا سوف نعرض على أهمها أي الأكثر شيوعا واستخداما من قبل المحلل المالي ومن بين هذه النسب نجد ما يلي:

01.01. نسب التمويل (الهيكل المالي):

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الغير الجارية بصفة خاصة، وتتلخص هذه النسب في الجدول التالي:

نسب التمويل (الهيكل المالي)

اسم النسبة	كيفية حسابها	معنى النسبة
التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول غير جارية $\times 100$	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
التمويل الذاتي	أموال خاصة / أصول غير جارية $\times 100$	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم غير الجارية.
الاستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الديون $\times 100$	و تعيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة والأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها، أي أنها تعيد في تبيان أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة لأموال المؤسسة الخاصة والنسبة النموذجية ينبغي أن تكون أكبر أو يساوي 200%.
القدرة على الوفاء	مجموع الأصول / مجموع الديون $\times 100$	كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي أمل جيد للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها والمفضل أن تكون

02.01. نسب السيولة:

إن الفائدة من تحديد نسب السيولة هو معرفة مدى إمكانية الأصول الجارية للمؤسسة على مسايرة استحقاقية الخصوم الجارية ضمن الخصوم، كما تمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا بالغ الأهمية في تقييم الأداء المالي وإمكانية السيولة المتاحة في تغطية الخصوم الجارية والديون المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما تتوفر عليها المؤسسة من مبالغ نقدية سائلة من أصولها وما في حكم النقدية (شبه السيولة) في المدى القصير وبأقل خسارة مالية يمكن قياسها بتكلفة شرائها، كما تعتبر السيولة من القضايا الأساسية التي توضح السياسات المالية للمؤسسة حيث قد يتم تصفية المؤسسة إذا لم تهتم بتواريخ استحقاقية الخصوم الجارية ولو تحقق المؤسسة أرباحا مرتفعة، ويمكن توضيح هذه النسب في الجدول أدناه:

نسب السيولة

اسم النسبة	كيفية حسابها	معنى النسبة
السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية $\times 100$	تعتبر هذه النسبة مؤشر جيد لقياس السيولة قصيرة الأجل بالرغم من وجود بعض القيود، فبعض البنود مثل المصاريف المسبقة الدفع التي تمثل السداد المبكر للخصوم الجارية المستقبلية لا تعتبر مصدرا محتملاً للسيولة.
السيولة المختصرة	(الأصول الجارية - المخزون السلعي) / الخصوم الجارية $\times 100$	تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30% كحد أدنى و 50% كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.
السيولة الفورية	النقديات / الخصوم الجارية $\times 100$	تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل وحدودها بين 20% كحد أدنى و 30% كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة وبقي فائض منها غير مستغلة .

من الجدول السابق يتضح أن المحلل المالي ينبغي أن يقوم بتحليل السيولة وما في حكمها لتبيان قدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية القصيرة الأجل، وكما ينبغي أن يلتزم بالنسب المعيارية المحددة لضمان تسديد الالتزامات القصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها المتفق عليها دون مواجهة العجز المالي ومن جهة أخرى ينبغي على المؤسسة عدم الاحتفاظ بفائض كبير من النقدية ويجب استغلالها بطريقة عقلانية ورشيدة في استثمارات مربحة للمؤسسة لأن اكتناز النقدية يشكل خطر على المؤسسة، والفرص الضائعة في الاستغلال الأمثل للنقدية داخل المؤسسة يعد أمر غير جيد، كما تسعى المؤسسة من وراء سياسة إدارة الموارد النقدية إلى التوفيق بين إلزامية عدم الانحراف في حالة العجز النقدي وما ينتج عنه من سلبيات ونقاط ضعف في جانب السيولة قد تؤدي بالمؤسسة إلى حالة التصفية والزوال وبين إلزامية عدم احتفاظها بفائض كبير في النقدية عن الحاجة المطلوبة (المستوى المطلوب)، وما يعني ذلك من عدم الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة بسبب تعطيل النقدية بدلا من استثمارها وتحقيق عوائد في صالح المؤسسة.

01.01. نسب النشاط (النمو):

إن الهدف من تحديد نسب النشاط هو تحديد مدى قدرة المؤسسة في إدارة الأصول الإجمالية، أي تقييم كفاءة استخدام الأصول الاقتصادية المتاحة ومدى تحقيق رقم الأعمال الأمثل ونتائج الأعمال المرتفعة، ويمكن توضيح هذه النسب في الجدول أدناه:

نسب النشاط (النمو)

اسم النسبة	كيفية حسابها	معنى النسبة
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال (HT) / الأصول × 100	يوضح معدل دوران الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول.
معدل دوران الأصول الغير جارية	رقم الأعمال (HT) / الأصول غير الجارية × 100	يوضح معدل دوران الأصول غير الجارية مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول الغير جارية.
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال (HT) / الأصول الجارية × 100	يوضح معدل دوران الأصول الجارية مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الجارية لتوليد المبيعات خارج الرسم، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول الجارية.
معدل دوران	رقم الأعمال (HT) / (الزبائن + أوراق القبض) ×	يمثل متوسط عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة، ويوضح نوعية الأرصدة المدينة ومقدرة

محاضرات في مقياس التسيير المالي المعقٍ موجه لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص محاسبة وتدقيق من إعداد أ.د/ تفرارت يزيد		
الذمم المدينة	100	الشركة على تحصيلها وعموما فإن معدل الدوران المرتفع جيد إلا أنه قد يكون ذو دلالة على إتباع سياسة ائتمانية شديدة من قبل المؤسسة.
معدل دوران الحسابات الدائنة	المشتریات (HT) // (موردو المخزونات + أوراق الدفع) 100 ×	تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة معينة.

من الجدول السابق يتضح أن نسب النشاط توضح قدرة إدارة المؤسسة على إدارة الموارد المتاحة (الأصول والخصوم) وكفاءتها في إدارة هذه الموارد المالية وتوزيعها على مكونات الأصول (الغير جارية والجارية) وكذا كفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات والخدمات ومن ثم تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح التشغيلية ورقم الأعمال خارج الرسم، كما توضح هذه النسب التوازن بين رقم الأعمال خارج الرسم ومكونات الجانب الأيمن للمركز المالي (الميزانية) والكشف عن أي انحراف يبرز على هذا التوازن، كما يسهر المحلل المالي على اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الانحراف، وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نسب معيارية متفق عليها عند تحديد هذا النوع من النسب المالية إذ أنه ينبغي مقارنة هذه النسب مع نسب مالية لمؤسسات في نفس القطاع لتقييم الأداء المالي وتوضيح نقاط الضعف والقوة وتوضيحها في التقرير الذي يتم إعداده من قبل المحلل المالي.

04.01. نسب الربحية:

من الأهداف الرئيسية للمؤسسة تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر مؤشر لنجاح الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، ومقياس الربحية هو محل اهتمام لجميع الأطراف المعنية (الخارجية) مثل أصحاب الديون المالية والديون التجارية والمستثمرون المتوقعون وكذا الأطراف الداخلية مثل (المالكون والإدارة والعاملون) ويؤخذ رقم الأعمال الصافي خارج الرسم كقاسم مشترك في حساب جميع نسب العائد، والجدول التالي يوضح نسب الربحية المتعارف عليها في التحليل المالي.

نسب الربحية

اسم النسبة	كيفية حسابها	معنى النسبة
مجمل الربح إلى المبيعات	مجمل الربح/ رقم الأعمال الصافي (HT) × 100	توضح هذه النسبة مدى انخفاض سعر البيع الفردي دون تحقيق الخسائر.
صافي الربح إلى المبيعات	صافي الربح/ رقم الأعمال الصافي (HT) × 100	تكمل هذه النسبة السابقة، وهي توضح أيضا المدى الذي يمكن للمؤسسة أن تخفض فيه سعر البيع الفردي قبل أن تتعرض للخسائر وعند حساب النسبة يجب تؤخذ بعين الاعتبار المصاريف والأعباء.
صافي الربح إلى مجموع	صافي الربح قبل الضريبة والفوائد المالية/ مجموع الأصول × 100	الهدف من حساب هذه النسبة هو قياس مدى ربحية المؤسسة ككل.

الأصول		
صافي الربح إلى حقوق الملكية	صافي الربح/ حقوق الملكية × 100	تدل هذه النسبة على معدل العائد الذي تحققه المؤسسة على حقوق الملكية.

من الجدول السابق يتضح أن هامش إجمالي الدخل وهامش الدخل التشغيلي وهامش صافي الدخل يحددان مقدرة المؤسسة على ترجمة رقم الأعمال الصافي خارج الرسم إلى ربح في مراحل مختلفة من التحليل، وهذا يتوقف على نتائج مجهودات كافة الإدارات والسياسات المختلفة والتي تعمل في جميع نواحي الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة، ولهذا الغرض تستخدم مجموعة من المقاييس للربحية نظراً لأن أي مقياس محدد قد يتأثر على حد كبير بناحية معينة من نواحي النشاط أو سياسة بعينها، لذلك ينبغي قياس كل من أرباح النشاط وصافي الدخل حتى يمكن التمييز بين نتائج السياسة الإنتاجية والتشغيلية والقرارات المالية، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد نسب معيارية متفق عليها عند حساب نسب الربحية فمن المستحسن مقارنة هذا النوع من النسب مع نسب الربحية في مؤسسات أو فروع تعمل في نفس القطاع من أجل تقييم أداء المؤسسة في ظل النشاط الذي تقوم به ولحساب هذه النسب ينبغي توفر قائمتي الدخل والمركز المالي للمؤسسات في نفس القطاع.

02. مؤشرات التوازن المالي:

إن مبدأ التوازن المالي يقتضي مقابلة سيولة الأصول استحقاقية الخصوم، حيث أن قاعدة التوازن المالي من أعلى قائمة المركز المالي أساسها بتمويل الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير جارية) وقاعدة التوازن المالي من أسفل قائمة المركز المالي تكون بتمويل الأصول الجارية بواسطة الخصوم الجارية، إلا أنه قد يحدث في دورات الاستغلال بعض الاختلالات التي تخل بالتوازن المالي ومن هذا المنطلق ينبغي على المؤسسة توفير جزء ثابت من الأموال يمكنها من تسديد ديونها في آجال الاستحقاق المتفق عليه، وبالتالي تفادي الاختلالات، ويسمى هذا الجزء الثابت برأس المال العامل الإجمالي وهو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي والتي يتكون من احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية.

والجدول أدناه يوضح مؤشرات التوازن المالي.

مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	معنى المؤشر
رأس المال العامل الإجمالي FRNG	$\text{FRNG} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية}) - \text{الأصول غير الجارية}$	يوضح قيمة السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها، فهو يعطي الصورة الدقيقة عن المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها أو عجزها في ذلك.
	$\text{FRNG} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$	
احتياجات رأس المال العامل BFR	$\text{BFR} = (\text{الأصول الجارية} - \text{أموال الخزينة}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{المساهمات البنكية الجارية})$	يمثل الفرق بين احتياجات الدورة و موارد الدورة هذا الفرق يوضح ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى مصادر التمويل (هامش أمان مالي).

محاضرات في مقياس التسيير المالي المعمق موجه لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص محاسبة وتدقيق من إعداد أ.د/ تفرات يزيد

هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلية (الأموال) من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة.	= رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل	الخزينة الصافية Tn
	= أموال الخزينة - المساهمات البنكية الجارية	